ورقة سياسات

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

تبني معايير المسؤولية البيئية والمجتمعية والحوكمة (ESG) - الطريق الأمثل لممارسة الأعمال

تشرين الثاني 2022

www.jsf.org www.jsf.org

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012031100026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن
ت: +962 6 566 6476
ف: +962 6 566 6376

ورقة السياسات هي بحث يركز على قضية أو مشكلة معينة، وتقدم توصيات واضحة لصانعي السياسات.

المحتويات

المقدمة 4

معايير المسؤولية البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات (ESG) 5

أهم المؤسسات المعنية بالأطر التنظيمية لإعداد تقارير الاستدامة: 7

مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة (Sustainable Stock Exchanges/ SSE Initiative) 9

العوائق التي تحول دون نشر تقارير المسؤولية البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات (ESG) 11

مقترح مبادئ موجهة لأسس الامتثال إلى معايير الـ ESG 12

امتثال الشركات بمعايير (ESG) في الأردن: الطريق إلى الأمام 14

1. المقدمة

في ضوء التغير المناخي، وما يرتبط به من أخطار وتحديات تواجه البشرية، تزداد الضغوط اليوم على الشركات المدرجة وغير المدرجة في الأسواق المالية؛ لتمارس أعمالها وفق الأساليب الصديقة بالبيئة. وتعدّ الشركات مسؤولة عن أنشطتها أمام مختلف أصحاب العلاقة من المستثمرين والعملاء والموظفين، وكذلك المنظمات غير الحكومية التي ترغب في تقييم الأداء المالي وغير المالي لتلك الشركات وأثره على البيئة. ويطلق على الجهود التي تبذلها الشركات لدمج الجوانب البيئية، والاجتماعية وكذلك الجوانب المتعلقة بالحوكمة في أنشطة أعمالها مصطلح المسؤولية البيئة والاجتماعية والحوكمة ((Environmental Social Governance (ESG). ويعكس التزام الشركات في هذه الجوانب الثلاثة مسؤوليتها عن المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، كما يضمن التزامها بهذه المسؤولية نجاح أعمالها على المدى البعيد.

تعدّ تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية أكثر أهمية من أي وقت مضى، فهي تمكّن أصحاب العلاقة والمستثمرين من توجيه رؤوس أموالهم إلى استثمارات تتماشى مع الأنشطة المستدامة، وتتفق مع مبادئ المستثمرين والقيم الخاصة بهم. وعليه، أصبحت تقارير ESG ذات أهمية كبيرة للشركات، لما لها من تأثير واضح على الجانب المالي.

ولا يزال إفصاح الشركات عن نتائج تطبيق معايير الـ ESG طوعيًّا حتى يومنا هذا، رغم الضغوط التي تمارسها الجهات المنظمة لتلك المعايير، ويمكن القول: إن إعداد التقارير الاستباقية التي تركز على المستقبل أمر بالغ الأهمية لتلبية المتطلبات التنظيمية القادمة والاستجابة لنمط الأعمال المتغير، خاصة إذا علمنا أن تقارير ESG تساهم في تعزيز الشفافية، وجذب المستثمرين والتمويل، بالإضافة إلى تلبية مختلف احتياجات أصحاب العلاقة.

وبالإشارة إلى أهمية الـ ESG في ممارسة الأعمال، تجدر الإشارة إلى قيام 79 من الرؤساء التنفيذيين لكبريات الشركات في العالم الغربي في كانون الأول 2015 بالتوقيع على خطاب مفتوح لقادة العالم، وقبل اتفاقية باريس للمناخ، تحثهم من خلاله على اتخاذ إجراءات مناخية ملموسة، تالياً نصه:

"نحن الرؤساء التنفيذيين من 79 شركة و 20 قطاعًا اقتصاديًا، حققنا معًا أكثر من 2.1 تريليون دولار من الإيرادات في عام 2014 من خلال عملياتنا التشغيلية في أكثر من 150 دولة وإقليم؛ سنعمل كسفراء للعمل المناخي وسندير بنشاط مخاطر المناخ وندمجها في صنع القرار لتكون بنفس مستوى أهمية تحقيق فرص النمو، وسنتخذ خطوات عملية لتنفيذ إستراتيجيات فعالة نحو تعزيز مرونة شركاتنا والمجتمع أيضاً."

وفي هذا السياق، لا بد من التنويه إلى تعدد الأنشطة المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية للشركات كالحد من انبعاثات الكربون، والعمل الخيري، والتطوعي، وغيرها من الأنشطة، وقد أثبتت الممارسات أن مثل هذه الأنشطة تعود بالفائدة على الشركات من حيث شهرة العلامة التجارية، واستقطاب الموظفين والاحتفاظ بهم، مما يساهم بالمحصلة النهائية في زيادة الإنتاجية.

تسعى ورقة السياسات الصادرة عن منتدى الاستراتيجيات الأردني إلى تسليط الضوء على مفهوم الـ ESG، وكيفية قياس نتائج تطبيقه، والتحديات التي تحول دون التزام الشركات بالمعايير المناسبة له، وتقديم بعض التوصيات الخاصة بذلك.

2. معايير المسؤولية البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات (ESG)

جاءت معايير المسؤولية البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات (ESG) اليوم، كمعايير قابلة للقياس وقائمة على بيانات تستخدمها الشركات كإطار معياري يحكم أسس إدارتها وممارسات أعمالها، ويزيد من قدرتها على استقطاب التمويل والاستثمار.

تتضمن تقارير **ممارسات المسؤولية البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات (ESG)** معلومات كمية ونوعية حول 3 محاور أساسية:

1. **محور البيئية:** الذي يسعى إلى توفير معلومات حول كيفية إدارة مخاطر البيئة والمناخ والفرص المتاحة لها، مثل مخاطر التغير المناخي، وندرة الموارد الطبيعية، والتلوث البيئي، وعوادم النفايات، والأثر البيئي والمناخي للشركة.
2. **المحور الاجتماعي:** الذي يسعى إلى توفير معلومات حول القيم التي تتمسك بها الشركة، وعلاقة الشركة التجارية بقضايا مرتبطة في معايير العمل، وسلاسل التزويد، وسلامة الموظفين، وجودة المنتج، والاحتفاظ بالخصوصية، والأمور المتعلقة بأمن المعلومات، بالإضافة إلى السياسات الأخرى التي تعنى بالتعددية والتنوع والمساواة.
3. **محور الحوكمة:** الذي يشمل المعايير المتبعة في حوكمة الشركة من حيث تشكيلة مجلس الإدارة وهيكلته، واللجان المنبثقة عنه، وهيئة المديرين وتعويضاتهم، والبيئة الرقابية، وأسس الإفصاح والشفافية، وحقوق المساهمين والشركاء.

كما لا يمكن التقليل من أهمية قياس معايير المسؤولية البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات (ESG) من قبل الشركات المساهمة العامة والشركات الخاصة على حد سواء. وفي هذا السياق من المهم الإشارة إلى مسح قامت به إحدى الشركات الرائدة في مجال الخدمات المهنية Price Waterhouse Coopers (PwC))؛ إذ شمل المسح عينة من 5,005 مستهلك، و2,510 موظف، و1,257 قائد من قادة الأعمال في بعض الدول كالولايات المتحدة والبرازيل والمملكة المتحدة وألمانيا والهند، وخلال الفترة مما بين 29 آذار إلى 23 نيسان 2021. وقد هدف المسح إلى قياس توقعاتهم حول معايير المسؤولية البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات (ESG)، إذ **أظهرت النتائج ما يأتي:**

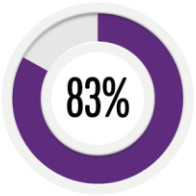

أشار (83%) من المستهلكين إلى أنه يتوجب على الشركات أن تعمل بنشاط لتطبيق أفضل الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة (ESG).

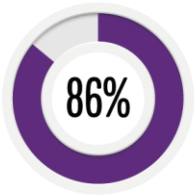

أشار (86%) من الموظفين إلى أنهم يفضلون العمل لدى شركات تطبق الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة (ESG).

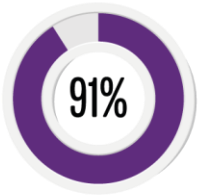

أشار (91%) من قادة الأعمال إلى أن شركاتهم تتفاعل مع القضايا المرتبطة بالممارسات البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات (ESG).

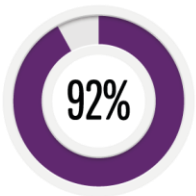

اتفق حوالي (92%) من قادة الأعمال على أن الشركات التي تلتزم بالممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة (ESG) ستكون قادرة على المنافسة مستقبلًا.

مما لا شك فيه، أن امتثال الشركات إلى معايير ممارسات المسؤولية البيئية والمجتمعية والحوكمة (ESG)، سيؤثر إيجابًا في أعمالها من حيث:

التأثير المترتب على الامتثال إلى معايير الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة (ESG)

كما لا بد من التنويه إلى أن حجم الأصول المستثمرة من صناديق الاستثمار، التي تمتثل لمعايير ممارسات المسؤولية البيئية والمجتمعية والحوكمة (ESG)، قد وصل إلى 35 تريليون دولار في العام 2020؛ ومن المتوقع أن يزداد هذا المبلغ إلى أكثر من 50 تريليون دولار مع حلول العام 2025 (Bloomberg Intelligence & Global Sustainable Investment association). مما يشير إلى أهمية العمل على تبني الأسس السليمة في تطبيق معايير المسؤولية البيئية والمجتمعية والحوكمة (ESG).

3. أهـم المؤسسـات المعنيـة بـالأطر التنظيميـة لإعـداد تقـارير الاستدامة:

ولمساعدة الشركات في إعداد التقارير حول ممارسات المسؤولية البيئية والمجتمعية والحوكمة (ESG)، ظهرت العديد من المؤسسات التي تهتم في هذا الشأن، مما أعطى المرونة لتبني المعايير المناسبة؛ إلا أنه ساهم أيضا في تعدد المرجعيات، نذكر أهمها:

1. **المبادرة العالمية للتقارير (The Global Reporting Initiative)،** التي تصدرها منظمة دولية غير ربحية تعمل من أجل المصلحة العامة نحو **رؤية اقتصاد عالمي مستدام.** وتهدف هذه المبادرة إلى تشجيع المنظمات لإدارة أدائها الاقتصادي والبيئي والاجتماعي وممارسات الحوكمة ومدى تأثيرها في المسؤولية المجتمعية.

2. **مجلس معايير محاسبة الاستدامة (The Sustainability Accounting Standards Board)،** وهي منظمة غير ربحية تابعة للأمم المتحدة؛ تسعى إلى **استحداث ونشر المعايير المحاسبية المرتبطة بمفهوم الاستدامة،** من أجل تمكين الشركات من استخدامها لإصدار تقارير الاستدامة، والإيداعات لدى الأوراق المالية والبورصات العالمية.

3. **المجلس الدولي للتقارير المتكاملة (The International Integrated Reporting Council)،** الذي يتكون من مجموعة من القادة الدوليين الذين تكمن مهمتهم في استحداث **إطار عمل موحد لآلية إعداد تقارير الاستدامة**. ويوفر الإطار معلومات جوهرية حول صياغة الاستراتيجية لدى الشركات، وكيفية ممارسة الحوكمة، وطرق قياس أدائها بشكل عملي وقابل للمقارنة، وهو ما يمكن عدّه تحولًا أساسيًا في تقارير الشركات.

4. **منظمة CDP (المعروفة سابقًا باسم The Carbon Disclosure Project)،** وهي منظمة عالمية غير ربحية، تأسست في العام 2000 ومقرها في لندن. وتسعى هذه المنظمة إلى **توحيد المعلومات المرتبطة بالتغير المناخي والمياه والغابات لدى أكبر الشركات المدرجة في أسواق العالم**؛ وذلك من خلال استبانة سنوية يتم إرسالها نيابة عن المستثمرين المؤسسين الذين يؤيدون عمل المنظمة.

5. **مجلس الاستقرار المالي - وهو فريق عمل معني بالإفصاح المالي المتعلق بالمناخ (Task Force of Climate-Related Financial Disclosures)،** وهو **إفصاح طوعي ومتسق حول المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ**، يتم من خلاله توفير المعلومات للمستثمرين وشركات التأمين وغيرهم من أصحاب العلاقة الآخرين.

6. **مجلس معايير الإفصاح عن المسائل المتعلقة بالمناخ (The Climate Disclosure Standards Board)**، وهو اتحاد من المنظمات التجارية والبيئية (غير الحكومية) التي تشمل المجلس العالمي للأعمال والتنمية المستدامة (WCBSD) والمنتدى الاقتصادي العالمي (WEF). ويلتزم المجلس بتطوير ومواءمة نموذج تقارير الشركات السائد عالميًا للمساواة بين رأس المال البيئي ورأس المال المادي من خلال تقديم إطار عمل للشركات **للإفصاح عن المعلومات البيئية بدقة المعلومات المالية نفسها**.

وفي سياق المبادرات والأطر التنظيمية المشار إليها أعلاه، التي تهدف إلى تسهيل عملية صياغة معايير ممارسات المسؤولية البيئية والمجتمعية والحوكمة (ESG)، من المهم الإشارة إلى أن الأسواق المالية تنشر واحدًا أو أكثر من هذه المبادرات على شبكاتها. فعلى سبيل المثال، في الأردن، تنشر بورصة عمان المبادئ التوجيهية المُعدة من "المبادرة العالمية لإعداد التقارير (The Global Reporting Initiative) فقط. في حين، تنشر مصر المعايير الستة المذكورة أعلاه للإفصاح عن ESG.

4. مبـــــــادرة أســـــــواق الأوراق الماليـــــــة المســـــــــتدامة (Sustainable Stock Exchanges/ SSE Initiative)

جاءت مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة (SSE Initiative)، كمبادرة تعمل على تبني الأسس السليمة في تطبيق معايير الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة (ESG). وتستند مبادرة البورصات إلى برنامج تشاركي مع الأمم المتحدة الذي ينظمه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، ومبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP-FI)، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة (United Nations Global Compact)، ومبادرة مبادئ الاستثمار المسؤول (Principles for Responsible Investment Initiative).

تتمثل مهمة مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة (SSE Initiative) في توفير منصة عالمية لمختلف البورصات، لتعزيز أداء الشركات في تبني المعايير التي تعكس آلية تطبيق الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة (ESG)، ولتشجيع مبدأ الاستدامة بما في ذلك تمويل أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة؛ وذلك من خلال التعاون مع المستثمرين والشركات المساهمة والهيئات الرقابية ومتخذي القرارات والمؤسسات العالمية ذات العلاقة.

وبالاستناد إلى قاعدة البيانات التي تحتفظ بها منظمة مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة (SSE)، تم تحديد بعض الملحوظات، على النحو الآتي:

1. يوجد حاليًا 120 بورصة شريكة في المبادرة تمثل ما مجموعه 62,279 شركة مدرجة، وتشمل كلًّا من أسواق البورصة في أبو ظبي ودبي والبحرين ومصر والأردن والكويت والمغرب وقطر والمملكة العربية السعودية وتونس، بالإضافة إلى البورصات الرئيسة في العالم مثل اليابان والمملكة المتحدة وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول الأخرى.
2. هناك مجموعة من الأدوات التي تساعد الشركات على الامتثال للمعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة (ESG) في الأسواق العالمية، إلا أن الدول تلتزم ببعض من هذه الأدوات وليس جميعها، ولا يزال التزام الدول العربية بشكل عام بهذه المعايير متواضعاً.
3. في الأردن، ينشر سوق عمان للأوراق المالية (Amman Stock Exchange) دليلاً إرشاديًّا حول إعداد تقرير الاستدامة فقط.
4. من الجدير بالذكر أن أسواق البورصة في أبو ظبي ودبي ومصر والمغرب تلزم الشركات على توفير تقارير ممارسات المسؤولية البيئية والمجتمعية والحوكمة (ESG) لإدراج أسهمها فيها. كما أن أسواق البورصة في أبو ظبي ومصر والمغرب تطبق الحد الأدنى الإلزامي لتعيين النساء في مجالس الإدارة. بالمقابل، لا يوجد في أي من أسواق البورصات العربية قسم خاص يعنى بإدراج السندات التي ترتبط بعوامل الاستدامة، أو ما يعرف **بسندات الاستدامة.**

الأدوات التي تساعد الشركات على الامتثال للمعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة (ESG) في الأسواق المالية

مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة (SSE Initiative)			
الأدوات	عدد البورصات التي تتبنى الأدوات من أصل 120 بورصة	أسواق البورصات العربية التي تطبق تلك الأدوات	تطبيق الأردن للأدوات (نعم/ لا)
إلزام الشركات بإعداد تقارير الحوكمة البيئية والمجتمعية (ESG)كمتطلب لإدراجها في البورصة.	32	أبو ظبي، دبي، مصر، المغرب	لا
تمتلك البورصة دليلاً إرشاديًّا حول إعداد تقارير الاستدامة.	67	أبو ظبي والبحرين ودبي ومصر والأردن والكويت والمغرب وقطر والمملكة العربية السعودية وتونس.	نعم
يتوافر لدى البورصة التدريب اللازم فيما يتعلق بالحوكمة البيئية والمجتمعية.(ESG)	63	أبو ظبي، والبحرين، ودبي، ومصر، والكويت، وقطر.	لا
يتوافر لدى البورصة مؤشر خاص لقياس الاستدامة.	49	مصر، دبي	لا
تمتلك البورصة قسمًا خاصًّا يعنى بإدراج السندات التي ترتبط بعوامل الاستدامة.	46	لا يوجد	لا
تمتلك البورصة منصة متعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة.	78	البحرين، ومصر، والمغرب، وقطر، والسعودية، وتونس.	لا
تطبق البورصة الحد الأدنى الإلزامي لتعيين النساء في مجالس الإدارة.	13	أبو ظبي ومصر والمغرب.	لا

5. العوائــق التــي تحــول دون نشــر تقــارير المســؤولية البيئيــة والمجتمعية وحوكمة الشركات (ESG)

في حين أن معظم الأطر -الحالية- المرتبطة بصياغة تقارير الممارسات البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات ليست إلزامية، يمكن القول: إنها **لن تبقى طوعية لفترة طويلة**. وبالنظر إلى نتائج الاستطلاع الذي أجرته شركة (PwC)، فإن "**الإفصاح الإلزامي على مختلف دول العالم سيصبح مجرد مسألة وقت**."

وعند السؤال عن أكبر العوائق التي تمنع الشركات من التقدم في القضايا البيئية والمجتمعية وقضايا الحوكمة، تمت الإشارة في الاستطلاع إلى **أربعة عوائق مهمة، هي:**

1. القدرة على **الموازنة بين الاحتياجات الاســتثمارية للنمو والاحتياجات الاســتثمارية للحوكمة البيئية والمجتمعية**، وحوكمة الشركات (40% من المديرين التنفيذيين).

2. **غياب المعايير الموحدة** لإعداد التقارير وتعقيدها (37% من المديرين التنفيذيين).

3. **قلة الاهتمام** أو الدعم من القيادات العليا (33%من المديرين التنفيذيين).

4. **تقلب المتطلبات الرقابية** (31% من المديرين التنفيذيين).

بطبيعة الحال، قد تكون هناك عقبات أخرى أمام صياغة تقارير دورية وواضحة حول الممارسات البيئة والمجتمعية وحوكمة الشركات، إلا أن الفوائد المترتبة على ذلك ستعود بالنفع على الشركات التي تقوم بالإفصاح عن هذه التقارير.

من ناحية أخرى، يمكن أن تكون الخسائر الناتجة عن عدم الافصاح كبيرة للغاية خاصة على المدى البعيد. وفي هذا السياق، يتوجب على الشركات المدرجة في البورصات العالمية، وكذلك الشركات الخاصة "الكبيرة"، أن تبدأ في التفكير جديًّا بمأسسة عملية الإفصاح حول الممارسات البيئة والمجتمعية والحوكمة.

6. مقترح مبادئ موجهة لأسس الامتثال إلى معايير الـ ESG

بغض النظر عن العوائق التي تحول دون نشر تقارير الـ ESG، من المهم لأي شركة أن تحدد ما يجب الإفصاح عنه لحين تبني معيار (أو إطار عمل موحد). وهنا لا بد من الإشارة إلى عدة عوامل قد تساعد الشركات على التعامل مع غياب مرجعية موحدة لنشر هذه التقارير، إذ اقترحت مجموعة بوسطن الاستشارية (Boston Consulting Group) **نهجًا شاملاً من خمسة أبعاد رئيسة يمكن أن تستخدمه الشركة كإطار عمل للامتثال إلى معايير (ESG)**:

الأبعاد الخمسة لامتثال الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة للشركات

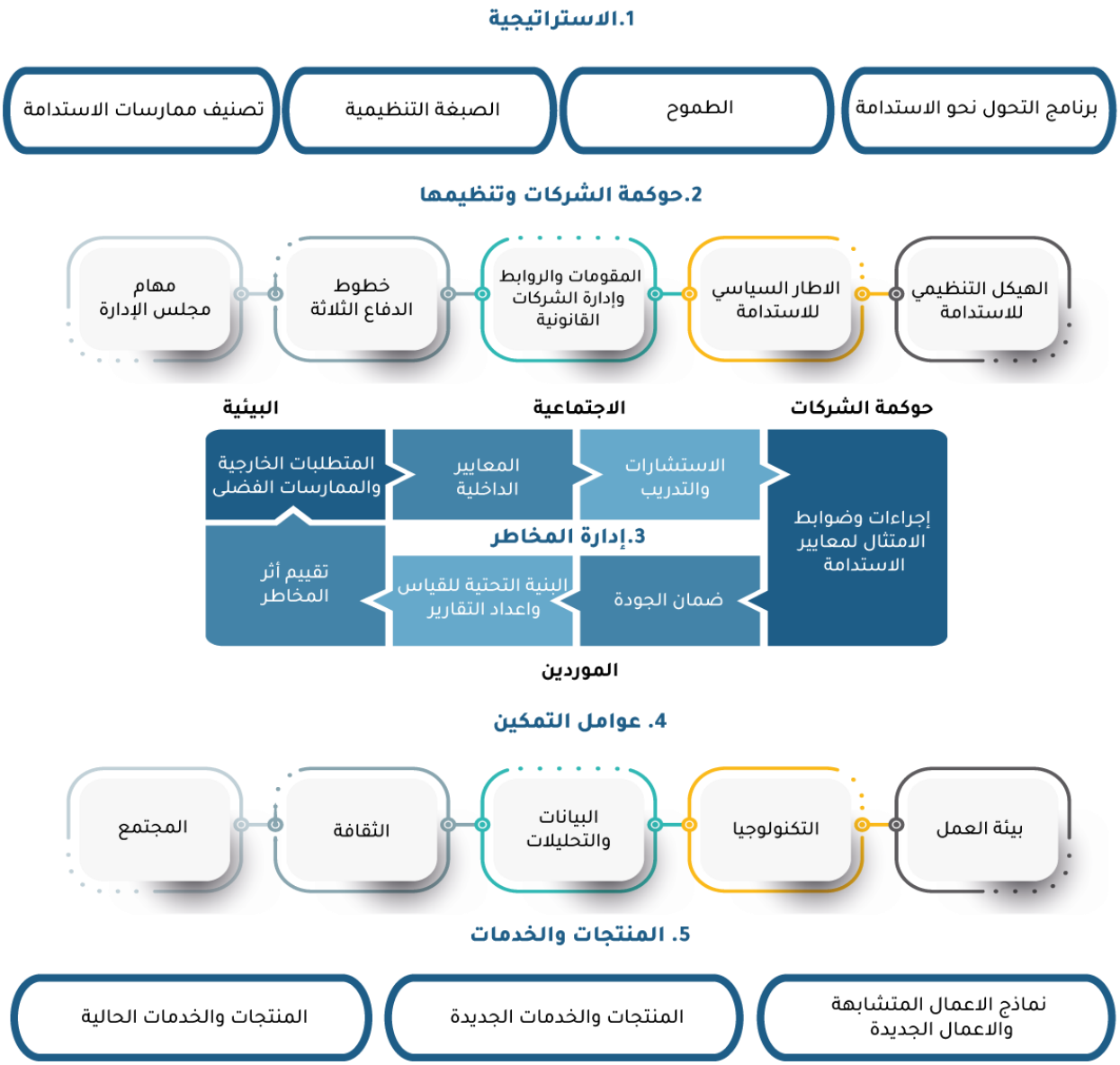

1. **بُعد الاستراتيجية:** ويمثل طموح الشركة وأهدافها، إذ يتعين على الشركة إجراء تقييم للأهمية النسبية لمختلف مواضيع الاستدامة، وذلك بهدف تحديد تلك الأمور التي يتعين التركيز عليها وإدراجها في تقارير الاستدامة ذات الصلة بأعمالها ونموذجها التشغيلي. فعلى سبيل المثال، يجب على منتجي الطاقة ممن يعتمدون على الفحم مثلًا، الأخذ بعين الاعتبار مستوى انبعاثات الكربون.

2. **بُعد الحوكمة والتنظيم:** إذ يتعين على الشركات تبني هيكل واضح للإدارة، يغطي مختلف جوانب الامتثال لمعايير الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة (ESG)، ويشمل دور مجلس الإدارة، وعمل اللجان، والإدارة التنفيذية، وكيفية توزيع الأدوار والمسؤوليات. فيتوجب على المجالس تحديد الأدوار، في حين يتحمل القادة التنفيذيون المسؤوليات العملية. ويعتمد نهج الحوكمة الفعال على تنفيذ ما يسمى بنموذج "خطوط الدفاع الثلاثة"، إذ يعتمد خط الدفاع الأول على أصحاب الأعمال أنفسهم والمديرين المسؤولين عن إدارة أخطار الشركة. في حين يتكون خط الدفاع الثاني من المديرين التنفيذيين الذين يشرفون على عملية الامتثال لإدارة المخاطر. وأخيرًا، يشتمل خط الدفاع الثالث على الوظائف التي توفر ضمانًا مستقلًا للمسؤولين عن تنظيم هذه العملية.

3. **بُعد إدارة المخاطر:** يتوجب على الشركات اعتماد نهج مستمر ومستدام لإدارة المخاطر يستند إلى المتطلبات الخارجية والممارسات الفضلى، والإجراءات المعتمدة داخليًّا، بالإضافة إلى الاستشارة والتدريب، وإجراءات وضوابط الامتثال للمعايير (ESG)، وكذلك تقارير المراجعة لضمان الجودة، والبنية التحتية للقياس وإعداد التقارير، وتقييم الأثر والمخاطر.

4. **بُعد عوامل التمكين:** تعدّ كل من المجتمع، والثقافة، والبيانات وتحليلاتها، والتكنولوجيا، وبيئية العمل، بمثابة ممكّنات رئيسة لممارسة المعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة (ESG). وتعزز هذه الممكنات من أسس امتثال الشركات.

5. **بُعد المنتجات والخدمات:** يَعُدّ العملاء والمستثمرون أن امتثال الشركة إلى معايير الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة (ESG) دلالة واضحة على مصداقية الشركة والتزامها بقيمها الجوهرية نحو الاستدامة. كما يعمل امتثال الشركات بمعايير الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة (ESG) كمحفز للقيام بأعمال وخدمات جديدة تتماشى مع احتياجات العملاء وأصحاب العلاقة، كالمنتجات الخضراء مثلًا.

7. امتثال الشركات بمعايير (ESG) في الأردن: الطريق إلى الأمام

إن تطبيق المبادئ التوجيهية المتعلقة بالممارسات البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات -كما ذكر سابقًا- ليس بالأمر السهل؛ إذ إن القضايا التي تغطيها هذه المبادئ متعددة وذات أبعاد مختلفة، مما قد يستغرق الشركات في الأردن بعض الوقت للامتثال بها. فهي بحاجة إلى تحديد الآلية المناسبة لها لتجميع المعلومات الضرورية، واستحداث طرق قياسها، والإفصاح عن البيانات بدقة، من أجل أن يتسنى لقادة تلك الشركات، والمساهمين، والمستثمرين، التحقق من الامتثال بها بما يخدم المجتمع ككل.

ومع ذلك قد يكون الامتثال ببعض تلك الأدوات سهل التطبيق في الأردن، كتمثيل المرأة في مجالس الإدارة، الذي يسهم إسهامًا كبيرًا في تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة.

كما أن تبني بورصة عمان لـ"منصة الشركات الصغيرة والمتوسطة"، من شأنه أن يساهم في إدراج أسهم تلك الشركات الصغيرة والمتوسطة فيها، مما سيرفع من أداء هذا القطاع ويعزز من تنافسيته، فيزيد من فرص إدراج المزيد من الشركات في سوق عمان المالي، خاصة إذا علمنا بأن مجموع الشركات المدرجة حاليًّا هي 176 شركة، وهي نسبة منخفضة من إجمالي عدد الشركات الخاصة المسجلة لدى مؤسسة الضمان الاجتماعي وهي حوالي 64,228 شركة.

إضافة إلى ذلك، من المهم الإشارة فيما إذا تم إلزام الشركات بالإفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة فسيبدأ تطبيقه على الشركات المدرجة في بورصات عمان أولا؛ وبالتالي فإن منصة الشركات الصغيرة والمتوسطة ستعزز من عدد الشركات الملتزمة بهذه المعايير.

وأخيراً، يمكن البناء على الجهود المبذولة حاليًّا وتعزيزها؛ فقد تبنى صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، على سبيل المثال، مسألة الاستدامة. ويقوم الصندوق بإصدار تقارير سنوية للاستدامة تلخص أهم الأعمال التي قام بها الصندوق في مجال الاستدامة الاقتصادية والبيئية والمجتمعية، كما سيقوم أيضًا خلال فترة تطبيق الخطة الاستراتيجية القادمة (2022-2024) بالعديد من الخطوات تجاه تبني مبادئ وأهداف (ESG) ضمن أعماله الداخلية، وفي استثماراته.

كذلك وقعت بورصة عمان، اتفاقية مشتركة مع مؤسسة التمويل الدولية IFC، تقوم بموجبها المؤسسة بتقديم الدعم والتدريب لموظفي البورصة والشركات المدرجة فيها لتعزيز المعرفة والوعي لديهم بالمعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة (ESG)، وتمكينهم من الإحاطة بجميع القضايا والمسائل المتعلقة بالإفصاح عن تطبيق تلك المعايير وإعداد التقارير حول الإجراءات المتعلقة بها، إضافة إلى دعم تطوير وإطلاق دليل الإفصاح المناخي مع البورصة في الأردن، ليكون بمثابة دليل للتنفيذ من الشركات المدرجة.

في الواقع، إن تبني الشركات لمعايير الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة، سيرفع من سوية الأداء المالي وغير المالي في القطاع الخاص في الأردن، كما سيساهم في تعزيز جذب الاستثمارات الأجنبية (غير المباشرة) في الأوراق المالية للشركات الأردنية الخاصة. وعليه، لا بد من الإسراع في توعية الشركات الأردنية بهذه المتطلبات، وإبراز أهمية وضرورة البدء في التخطيط للامتثال لها.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

معايير الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة (ESG)

معايير الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة التي يرمز لها بالاختصار (ESG): هي مجموعة من المعايير التي تضبط عمليات الشركة لتراعي البعد البيئي والاجتماعي والحوكمة الرشيدة مما يعزز من انتاجيتها وجاذبيتها للاستثمار والتمويل

فوائد الالتزام بمعايير الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة (ESG)

- الوصول إلى رأس المال
- زيادة الإنتاجية وتخفيض التكاليف
- إدارة المخاطر المحتملة
- تسهيل عملية التشغيل
- زيادة قيمة الشركة كهدف للاستحواذ
- نمو الإيرادات والوصول إلى الأسواق
- شهرة الشركة والقيمة المضافة للعلامة التجارية
- الاحتفاظ بالموظفين
- تطوير رأس المال البشري
- تعزيز القدرة على الاستحواذ الشركات متميزة أخرى

حجم الأصول المستثمرة في الشركات التي تطبق معايير الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة (ESG) (ترليون دولار)

إن تبني الشركات لمعايير الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة، سيرفع من سوية الأداء المالي وغير المالي في القطاع الخاص في الأردن. كما سيساهم في تعزيز جذب الاستثمارات الأجنبية (غير المباشرة) في الأوراق المالية للشركات الأردنية الخاصة. ولذلك تبرز اهمية توعية الشركات الأردنية بمتطلبات هذه المعايير، وضرورة البدء في التخطيط لتبنيها.

المصدر: ورقة السياسات الصادرة عن منتدى الاستراتيجيات الأردني بعنوان «تبني معايير الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة (ESG) - الطريق الأمثل لممارسة الأعمال »

التاريخ: تشرين الثاني 2022

منتدى الاستراتيجيات الأردني

JORDAN STRATEGY FORUM

www.jsf.org

www.jsf.org /JordanStrategyForumJSF @JSFJordan